محكم

المجتمع المدني
من خلال أعمال ميخائيل إدوارد

حاتم عبيد

باحث تونسي

قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

جميع الحقوق محفوظة

مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث

All rights reserved

Mominoun Without Borders

ملخّص الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى التعريف بجهود ميخائيل إدوارد، قيمةً علميّةً ثابتة، تركت أثرًا وصدى واضحين في مجال المجتمع المدنيّ والمؤسسات غير الحكوميّة، وكان لها، من خلال كتاباتها الغزيرة وإسهاماتها غير المنقطعة وخبرتها الواسعة، فضل لا ينكر في تطوير الفكر الدائر على المجتمع المدنيّ، والعمل على نشر الوعي به في أصقاع العالم، والدعوة إلى تطوير الآليّات التي تشتغل بها منظّماته وجمعيّاته، من أجل تحسين طرائق تمثيلها المواطنين وسبل ترابطها على الصعيدين الوطنيّ والعالميّ، حتّى تُصبح قوّة فاعلة يكون لها حضور في المنتديات العالميّة وعلى طاولات الحوار والتفاوض الدوليّين، وصوتًا مسموعًا يُسهم في اقتراح حلول للمشاكل التي تُهدّد العالم في زمن العولمة، ويُبلغ أصوات الجنوب والبلدان الفقيرة، ويفكّر مع الفاعلين الدوليّين الآخرين في ما يمكن تغيير العالم به وتحويل المجتمعات نحو غد أفضل، انطلاقًا من القيم التي يلتفّ حولها المتكلّمون بهذا الصوت والمؤمنون بالرسالة النبيلة التي يحملها المجتمع المدنيّ.

تمهيد:

يعد ميخائيل إدوارد (Michael Edwards) واحدًا من أهمّ الريادات العلميّة، ومن أبرز الفاعلين في ميدان المجتمع المدنيّ والعمل الخيري والتغيير الاجتماعي. له في هذه المجالات، فضلاً عن مئات المقالات، كتب عديدة منها ما هو من تأليفه، من نحو "المجتمع المدنيّ" (Civil Society: Themes for the 21st Century Series :a 2004) و"مستقبل إيجابيّ: التعاون الدوليّ في القرن الحادي والعشرين" (Futur Positive: International Coopération in 21st Century :b 2004)، ومنها ما أشرف على تحريره وجمع مادّته والتقديم له، من قبيل "صنع الفرق: المنظمات غير الحكوميّة والتنمية في عالم متغيّر" (Making Development in a Changing World: 1992(a Difference: NGOs and)، و"مصنّف أوكسفورد في المجتمع المدنيّ" (The Oxford Handbook Of Civil Society: 2011).

والذي يميّز إدوارد عن كثيرين كتبوا في هذا المجال، أنّ البحث والنشر الجامعيّين لم يمثّلا عنده منتهى آماله، ولم يكونا الغاية التي تجري إليها وتقف عندها جهوده. فمنذ سنة 1982 انخرط في عالم المنظّمات غير الحكوميّة (NGOs) ليتولّى طيلة الخمسة عشرة عامًا اللاّحقة مهمّة مدير سام في عدد من منظّمات الإغاثة الدولية والمنظّمات غير الحكومية الإنمائيّة، مثل "مؤسّسة بارساد" (Prasad Foundation) و"الخدمة التطوّعية في الخارج" (Voluntary Service Overseas).

وقد أهّلته خبرته في العمل والنشاط في مثل هذه المنظّمات للانضمام عام 1998 إلى البنك الدولي الذي سيصبح فيه من أحد كبار المستشارين في مجال المجتمع المدني، وسيُدير في إطاره برنامجا يهدف إلى تحسين سبل التعاون والشراكة بين هذه المؤسّسة البنكيّة الدوليّة ومجموعة واسعة من الجماعات غير الحكومية. ومن الأعمال التي ساهم بها إدوارد في تعزيز المجتمع المدنيّ والمنظّمات التابعة له، مشاركته في تأسيس ما يعرف بـ"صندوق مواسم للتحوّل الاجتماعيّ" (Seasons Fund for Social Transformation) الذي قدّم عددًا من المنح والهبات للمنظّمات التطوّعية التي تجمع بين العمل من أجل العدالة الاجتماعية والمبادئ الروحيّة.

والحقّ أنّنا ما كنّا لنعود إلى مؤلّفات إدوارد، إلاّ لاقتناعنا بأنّ فيها ما يمثّل إضافة حقيقيّة حسْبُ القارئ، إذا شاء أن يقف عليها ويدرك حجمها، أن يعود إلى أهمّ الدراسات الدائرة حول المجتمع المدنيّ والمنظّمات غير الحكوميّة، ليلمس صدى أعمال إدوارد التي أمست مراجع أساسيّة لا تكاد تغيب، وليجد في تلك الأعمال، وهذا هو المهمّ في تقديرنا، نوعًا من الكتابة عن تلك المجالات وأسلوبًا في تناول تلك القضايا، ولم يبالغ بعض الدارسين حين قالوا عن مؤلّفات إدوارد إنّها غيّرت حقًّا الطريقة التي نفكّر بها في العمل التطوّعيّ، وننظر من خلالها إلى قضايا المجتمع المدنيّ وتحوّل المجتمعات.

من هذا المنطلق، تأتي دراستنا هذه تعريفًا بأمّهات الأفكار التي عبّر عنها إدوارد في كتاباته المذكورة، ومحاولة منّا للاقتراب منها قدر الإمكان، وإعادة صياغتها بروح عربيّة ونفس تأليفيّ، وإدراجها في عدد من العناوين والقضايا الكبرى، عسانا نُسهم في تقريبها إلى القارئ العربيّ المهتمّ بقضايا المجتمع المدنيّ، وفي تقديم عيّنة ممّا وصلت إليه إسهامات بعض الأعلام الغربيّين في مجال المجتمع المدنيّ، وما قدّموا من اجتهادات ترمي إلى تطوير الفكر الدائر حول هذا المجال، على نحو لاشكّ في أنّه سيسهم بدوره في تطوير آليّات العمل التطوّعيّ، وسيفتح السبيل أمام المجتمع المدنيّ، ليُعيد التفكير في حدوده وإمكاناته، وفي الرهانات والتحدّيات التي تضعها العولمة أمامه ولا يمكنه غضّ الطرف عنها، إذا أراد أن يواكب التحوّلات العالميّة، ويكون عاملاً مهمًّا في صنع القرارات الدوليّة.

المجتمع المدنيّ: اتّساع المفهوم وتعدّد الدلالات

مثّل كلّ من التساؤل عن معنى المجتمع المدنيّ، باعتباره من أمّهات أفكار القرن الحادي والعشرين، والسعي إلى تقديم تاريخ موجز لميلاد هذا المفهوم، محورًا قارًّا في أغلب كتابات إدوارد (يُنظر على سبيل المثال: الفصل الثاني من كتابه: **"المجتمع المدنيّ"**: 2004، ومقدّمة كتاب **"المستقبل الإيجابيّ"**: ب2004 والصفحات الواردة تحت عنوان: **"بزوغ المجتمع المدنيّ وأفوله"** والواردة في الفصل الأوّل من كتاب: **"مصنّف أوكسفورد في المجتمع المدنيّ"**: 2011). فكثيرًا ما كان إدوارد يشير إلى أنّ المجتمع المدنيّ غدا مصطلحًا دائم الجريان على كلّ لسان يتحدّث في شؤون السياسة أو في الشأن العامّ، وهو ما قد يوحي بأنّ هذا المصطلح حين يستخدمه الساسة وصنّاع القرار يحيل إلى معنى واضح ودقيق. ولكن هيهات أن يكون الأمر على ذلك القدر من الوضوح، حين يشرع المرء في السؤال عمّا تعنيه مختلف استخدامات هذا المصطلح من معان، حسبنا أن نذكّر ببعض ما أورده إدوارد منها. فعند فئة من الدارسين، يعني المجتمع المدنيّ، أوّلاً وقبل كلّ شيء، التقليص من حجم السياسة في المجتمع. وذلك بنشر أسواق حرّة والتوسيع من مجال حرّية الأفراد. والمجتمع المدنيّ عند آخرين هو البديل الوحيد الذي يمكن إحلاله على أرض الواقع ليقوم مقام استبداد الدولة، وليحدّ من شراسة السوق وتسلّطها.

وللمجتمع المدنيّ دلالات أخرى، فهو يعتبر تلك الحلقة المفقودة التي إذا عثرنا عليها، حقّقنا ما يُسمّى بالديمقراطيّة الاجتماعيّة، وهو أيضا يُعدّ أداة تحليليّة جيّدة تساعد على فكّ ألغاز النظام الاجتماعيّ، وهو آخر أمل يمكن للبشريّة أن تتعلّق به، بعد أن فقدت الرجاء في مؤسّسات الدولة والسوق، ولم يبقَ لها من حلّ يمكن أن يقودها إلى الحكم الرشيد سواه، ويمكّنها من تحقيق النموّ، ومن التصدّي للفقر والتفاوت الاجتماعيّ. وإذا كان هناك من يعتبر المجتمع المدنيّ سليل الدولة القوميّة ونتاج النظام الرأسماليّ، فثمّة من يراه تعبيرًا كونيًّا عن انخراط الأفراد في الحياة الجماعيّة. وهذا التعبير يظلّ صالحًا في كلّ مكان وزمان، من غير أن يمنع ذلك اتّخاذ

ذلك التعبير أشكالاً وطرائق تختلف باختلاف السياقات والمجتمعات. وغير بعيد عن هذا، التصوّر الذي يعتبر المجتمع المدنيّ الحافظ الذي يؤمّن وجود الجماعات التي توصف بأنها ديمقراطيّة وحداثيّة ومدنيّة.

ولم تحجب هذه المعاني الإيجابيّة التي اقترنت بالمجتمع المدنيّ عن إدوارد معاني أخرى سلبيّة تدعو الناس إلى الحذر، ممّا يمكن أن يقوم به بعض الأفراد والجهات السياسيّة من توظيف سلبيّ وخطير للمجتمع المدنيّ لا يمكن إلاّ أن يخدم فئة ضيّقة، من ذلك إمكان تحوّل هذا الفضاء العموميّ إلى خيمة تُؤوي مختلف الجمعيّات، حتّى تلك التي تقوم على أساس الدين والعرق، ومن ذلك إمكان حصول تداخل بين المجتمع المدنيّ وقطاع الأعمال، ومن ثمّ وقوع هذا المجال تحت قبضة رؤوس الأموال وسيطرتهم، وتحوّل المجتمع المدنيّ إلى طرف يهدّد الديمقراطيّة من خلال توجيهه من لدن بعض الجهات لخدمة سياسات تهدف إلى تحقيق مصالح خاصّة (M. Edwards, 2011: 9). وممّا يدخل في باب بحث إدوارد عن معاني المجتمع المدنيّ، تساؤله عمّا إذا كان هذا المصطلح يعني جزءًا من المجتمع أم هو يحيل على نوع من المجتمع، أم أنه ميدان تجري فيه المشاورات الاجتماعيّة والنقاشات الدائرة بين الأفراد، أم يحمل المعاني الثلاثة مجتمعة؟

والحاصل من هذا كلّه، أنّ المجتمع المدنيّ مصطلح يثير الجدل، ولا يمكن الوصول بشأنه إلى تعريف يشترك الدارسون فيه ويُجمعون عليه. ولكنّ ذلك لم يمنع إدوارد من أن يؤثر هذا التعريف الذي نقدّم دون التعاريف الأخرى، وفيه يعتبر المجتمع المدنيّ فضاء يؤمّه الناس ويجتمعون فيه، كي ينظروا في المصالح المشتركة بينهم. لا يدفعهم إلى ذلك سلطة سياسيّة أو رغبة في تحقيق الربح، بل هم يفعلون ذلك، لأنّ هاجسًا مّا يستبدّ بهم، ويدفعهم إلى القيام بجملة من الأعمال واتّخاذ عدد من الإجراءات. وفي ضوء هذا التعريف، فإنّ المجتمع المدنيّ يضمّ في صلبه جميع الشبكات والمؤسّسات الواقعة بين الأسرة والدولة، ما عدا الشركات والمؤسّسات التجاريّة (ينظر مقاله: المجتمع المدنيّ والحكم الدوليّ: 14).

المجتمع المدنيّ: نحو مقاربة شاملة

يرى إدوارد أنّ تعدّد هذه المعاني واختلاف وجهات النظر وتباين توظيف المجتمع المدنيّ، لا يملك الدارس أمامها إلاّ أن يتبنّى أحد الخيارات التالية: فإمّا أن نقول إنّ تلك الرؤى على اختلافها صحيحة، وإمّا أن نبحث عمّا يقرّب الشقّة بينها، وإمّا أن ننبذ هذا المفهوم وننكص على أعقابنا، ونرتدّ عن فكرة المجتمع المدنيّ، ونشكّك في جدوى المنظّمات المنضوية تحت لوائه. وحسنًا فعل إدوارد، حين نفى أن يكون الوصول إلى إجماع في هذا الموضوع هدفًا من أهدافه. وأنّى لإجماع أن يحصل حول مفهوم، مثل مفهوم المجتمع المدنيّ؟ وقد دعا في المقابل إلى اعتماد رؤية جامعة تفيد من اختلاف وجهات النظر حول مسألة المجتمع المدنيّ، واعتبر أنّ الإقرار بذلك التعدّد خير منطلق يدفع بالبحث إلى الأمام. ولم يجد إدوارد أحسن من توفّر قدرا من الوضوح عند تناول هذا المفهوم، وتبادل وجهات النظر حوله، والبحث في مستقبله، وعمّا ينطوي عليه من إمكانات على الصعيدين

النظريّ والإجرائيّ، وعمّا يحيط باستعماله من أخطار ومآزق، حين يتحوّل إلى مجرّد شعار سياسيّ برّاق ينصبه رافعوه للإيقاع بأفراد المجتمع، أو إلى قناع تتستّر وراءه العقائد والإيديولوجيّات، وتُقضى به مآرب شتّى.

وقد جاءت الفصول الثلاثة التي عقبت مقدّمة كتابه "المجتمع المدنيّ" تجسيدًا لهذه المقاربة التعدّدية التي دعا إليها. فكان الفصل الثاني بسطا للرؤية الشائعة التي تعتبر المجتمع المدنيّ عالم الحياة الجمعيّاتيّة (associational life)، والتي تعتقد أنّ الجمعيّات التطوّعيّة هي الجينة الحاملة للمجتمع الصالح، أو هي مناخات محلّية تساعد على إشاعة عدد من القيم بين أفراد المجتمع، مثل التسامح والتعاون، وتعمل على تهيئة المواطن لينخرط في حياة ديمقراطيّة. وقد لاحظ إدوارد أنّ هذا التصوّر ينسى أنّ الأسرة تظلّ هي الإطار الحقيقيّ لتجمّع الأفراد، وأنّ القيم والمعتقدات لا تحتكرها الجمعيّات، بل هي تنشأ أوّل ما تنشأ وتترعرع ويتربّى عليها الأفراد داخل الأسرة وفي مؤسّسات التربية والتعليم وفي مواطن العمل. ومن هنا يصعب القول بأنّ الجمعيّات يمكنها أن تؤمّن، بشكل دائم، قدرًا من الإجماع السياسيّ الذي بدونه لا يمكن تحقيق إصلاح اجتماعيّ على نطاق واسع. وهذا ما يدعو في تقدير إدوارد إلى استحضار الاتّجاه الفكريّ الثاني القائل بأنّ المجتمع المدنيّ هو المجتمع الصالح (good society)، وأنّ التقدّم الذي يُحرزه المجتمع في الميادين الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة لا ينفكّ من الأعمال التي تنجزها الجمعيّات التطوّعية ومختلف المؤسّسات، بما في ذلك الحكومة وقطاع الأعمال. وواضح أنّ هذا التصوّر إن كان يُحسن الظنّ بالمجتمع المدنيّ، ويُسند إلى الجمعيّات التطوّعيّة دورًا جليلاً، فإنّه لا يصل إلى حدّ القول بأنّ المجتمع المدنيّ يمكن أن يحلّ محلّ الحكومة، وأنّه قادر وحده على إصلاح المجتمع. والوصول إلى مجتمع صالح دونه تجميع للأعمال وللجهود التي تبذلها مؤسّسات المجتمع المدنيّ المختلفة، حتّى تسير في اتّجاه واحد. لكن من هو القادر على ضبط هذه الوجهة؟ وكيف للمجتمع أن يتّخذ قراراته في مسائل عديدة تحدّد مصيره، وتدفع به نحو الاتّجاه الصحيح؟ ومن هي الأطراف التي يمكنها المشاركة في صنع القرارات وإبداء الرأي؟

يرى إدوارد أنّ الجواب عن مثل هذه الأسئلة موجود في الاتّجاه الفكريّ الثالث الذي دار عليه الفصل الثالث من الكتاب المذكور، والذي اشتقّ أصحابه عبارة الفضاء العموميّ (public sphere) تعبيرًا عن فكرة المجتمع المدنيّ. وإدوارد يرى أنّ مفهوم "العموميّ" مركزيّ في التفكير الدائر على موضوع المجتمع المدنيّ، وهو يعني طريقة في إدارة الحكم تقوم بالأساس على الاهتمام بالمصلحة العامّة، وتعتمد التفاوض والتشاور الديمقراطيّ أداة لتحديد ما يفيد الجماعة ويتقدّم بها. فالطريقة الناجعة التي يستطيع بها المجتمع، أيّ مجتمع، أن يحكم ويفضّ بها مشاكله والخلافات القائمة بين أفراده هي التي تغرس في الفرد روح المصلحة المشتركة والاستعداد للتنازل للآخرين، والقدرة على أن يجد شيئًا من ذاته في من هو مختلف عنه، وأن ينخرط معه في أعمال مشتركة تعود بالفائدة على الجميع. من هذا المنظور يُمسي المجتمع المدنيّ مجالاً للاجتماع وللتعاون المنتظم في

هياكل ومؤسّسات، وفضاء للتفاوض والتفاعل. ومن هذا المنظور أيضًا، يصبح وجود مثل هذه الفضاءات وازدهارها عاملاً حاسمًا في انتشار الديمقراطيّة، ويكون غيابها عاملاً مساعدًا على إعلاء أصوات وإسكات أصوات أخرى، وعلى تقديم حقائق وحجب حقائق أخرى، ومن ثمّ على إجبار المجتمع على أن يتبنّى خيارات بعينها، لا لشيء إلاّ لأنّ البدائل تمّ قمعها وإقصاؤها.

وكلّ مدرسة من هذه المدارس الفكريّة الثلاث مفيدة، إلاّ أنّ الاكتفاء بها غير مجد، لذلك يدعو إدوارد إلى اعتماد مقاربة شاملة تأخذ من كلّ مقاربة من هذه المقاربات ما هو مهمّ. ولا شيء يقوّي المجتمع المدنيّ، باعتباره فكرة وحاملاً للتغيّر الاجتماعيّ في آن معًا، مثل تناوله من جوانب مختلفة، لا شكّ في أنّ تلك المقاربات مجتمعة تساعد على الكشف عنها. فالرؤية التي ترى في المجتمع المدنيّ مجتمعًا صالحًا فكرة مغرية، ولكنّها لا تقدّم في تقدير الكاتب تصوّرًا عمليًّا واضحًا للطرق التي يتحقّق بها صلاح هذا المجتمع. والرؤية القائمة على مفهوم الحياة الجمعيّاتيّة هي أيضًا مفيدة في الكشف عن جوانب وأطر كثيرة في حياتنا المعاصرة. وكذلك النظر إلى المجتمع المدنيّ في هياكله وأبنيته مهمّ من جهة كونه يكشف عن الثغرات ونقاط الضعف التي تتخلّل الحياة الجمعيّاتيّة، والتي ينبغي معالجتها، حتّى تكون بحقّ حاملاً فعليًّا للتغيّر والتطوّر. ولكنّ ذلك لم يحجب عن إدوارد حقيقة مهمّة مفادها أنّه من رحم تلك الجمعيّات المختلفة يمكن أن تولد رؤى متدافعة وأفكار ومقترحات متناقضة حول وسائل المجتمع المدنيّ وغاياته. ومن هنا، تتأكّد الحاجة إلى الرؤية الثالثة التي تعتبر المجتمع المدنيّ فضاء عموميًّا يوفّر الفرصة للأفراد، كي يتحاوروا فيما بينهم، ومن ثمّ يقدر على أن يقدّم للمجتمع أداة ديمقراطيّة للتوفيق بين تلك الرؤى المختلفة، وتأمين حدّ من الإجماع السياسيّ حول الطريق الذي ينبغي أن يسلكه المجتمع.

وإذا كان الرأي الشائع يرى أنّ بناء المجتمع المدنيّ وتقويته يتمّان من خلال إطلاق أكثر ما يمكن من المنظّمات غير الحكوميّة، والتشجيع على اتّخاذ مزيد من الإجراءات والتدابير التي تحثّ على العمل التطوّعي، إذا كان ذلك كذلك، فللمؤلّف تصوّر آخر يقوم على الدعوة إلى تدعيم ما يسمّيه بالشروط المسبقة التي بفضلها نضمن حدًّا من التفاعل الحاصل بين كلّ من الحياة الجمعيّاتيّة والفضاء العموميّ والمجتمع الصالح. فبهذا التفاعل يمكن تحقيق ما يطمح إليه المجتمع من سلام وديمقراطيّة وعدل اجتماعيّ. على هذا النحو يُبنى المجتمع المدنيّ، وهو يُبنى أيضًا بالتصدّي لمختلف أشكال الميز والتفرقة بين الأفراد والجماعات، وبتزويد المواطنين بأدوات تمكّنهم من أن يكونوا مواطنين فاعلين، وبالقيام بإصلاحات سياسيّة تهدف إلى تشجيع المواطنين على المشاركة في الشأن العامّ. ويكون البناء بضمان قدر من استقلال جمعيّات المجتمع المدنيّ ومؤسّساته، وبتوفير أسس متينة، لقيام شركات وتحالفات واندماجات بين تلك المؤسّسات (يُنظر الفصل السادس الموسوم بـ"ما الذي ينبغي عمله؟" من كتاب "**المجتمع المدنيّ**": أ2004).

المجتمع المدنيّ في زمن العولمة: تحدّيات ورهانات

يرى إدوارد أنّ العالم اليوم في حاجة ماسّة إلى قيام تصوّر جديد لمعنى التعاون يضطلع فيه المجتمع المدنيّ بدور مهمّ يستجيب لطبيعة الظرف، ولما ترتّب على العولمة من آثار لعلّ من أبرزها انفتاح الحدود بين الجماعات، على نحو بات من المتعذّر معه أن يصبح في مقدور جماعة مّا تحقيق الازدهار والتقدّم، من غير أن تقر للجماعات الأخرى حسابًا. فاليوم تُخطئ الدول المتقدّمة إن بقيت تنظر إلى التعاون الدوليّ على أنّه اختيار يمكنها أن تنخرط فيه أو تُعرض عنه، أو مجرّد هبات ومنح تُسكت بها أصوات الجائعين. فالتعاون الدوليّ ضرورة يفرضها الواقع الجديد. ولم يعد من المعقول ألاّ تستحضر الدول المتقدّمة، وهي تفكّر في رفاه مواطنيها وسعادتهم، كلّ ما يجري ويجدّ في مختلف بلدان العالم من أحداث، وكلّ ما يتّخذ في مواقع ودوائر بعيدة أو قريبة من قرارات، وكلّ ما يمكن أن يشكّل عدوًّا محتملاً يهدّد أمنها واستقرارها تهديدًا لا يكون بالضرورة مباشرًا، من نحو ظاهرة الاحتباس الحراريّ، وشبكات الجريمة والإرهاب العالميّة التي تتمركز في بلدان فقيرة، والأمراض والأوبئة المنتشرة في دول العالم الثالث ((Futur Positive: b2004).

نعم، إنّ الدول الغربيّة في تقدير إدوارد تواجه اليوم خيارين: إمّا أن تتبنّى تصوّرًا ضيّقًا لما يُسمّى بالمصلحة الوطنيّة، ومن ثمّ لا تنطلق من خلفيّة تستحضر ما يشهده العالم من تدهور بيئيّ ينذر بعواقب وخيمة وبتفاقم للتفاوت الحاصل بين الدول الغنيّة والفقيرة، وبازدياد واضح لانعدام الأمن. وإمّا أن تسرع إلى الدخول في حقبة جديدة من العمل التعاونيّ تذكّر بما جرى بعيد الحرب العالميّة الثانية، حين وجد المجتمع الدوليّ نفسه أمام هول آثار الحرب، واقتنع بأنّه لا سبيل إلى بناء عالم جديد على أنقاض الحرب، إلاّ إذا تعاون الجميع، ومدّ كلّ طرف يد المساعدة إلى الآخر. وهو ما تمّ بالفعل، إلاّ أنّ العالم ما إن شهد انتعاشًا بفضل المشاريع التعاونيّة التي عقبت الحرب العالميّة الثانية، حتّى جاءت الحرب الباردة، وظهر الصراع الذي نشب بين الشمال والجنوب، وهو ما ولّد انتكاسة لتلك الروح التعاونيّة الدوليّة التي نشأت في ذلك الظرف، والتي حانت الفرصة الآن- بعد أن وضعت تلك الحرب الباردة أوزارها ووجد العالم نفسه أمام تهديدات جديدة- كي تنتعش وتعود (M. Edwards, b 2004: 27-45).

فالمطلوب الآن التفكير في إرساء نظام من التعاون الدوليّ جديد يختلف عن ذلك الذي قام بُعيد الحرب العالميّة الثانية، وعجز عن مواكبة التحدّيات التي كان يواجهها العالم الحديث، ويأتي في مقدّمتها القدرة على تقويم النظام الرأسماليّ، من حيث الفوائد التي يمكن للإنسانيّة أن تجنيها منه والخسائر التي يمكن أن تتكبّدها بسببه. فمن عيوب النظام التعاونيّ الذي ساد بعيد الحرب أنّ المساعدات الخارجيّة كانت تُستخدم طريقة لبناء شبكة من الأمن الاجتماعيّ خوفًا من عجز كلّ من الدولة والسوق. ولم تكن المساعدات وقتها كافية لتُرسل إلى مختلف بلدان العالم، وحتّى إن وجدت، فإنّها لم تكن تذهب إلى مستحقّيها في الوقت المناسب وبطريقة جيّدة. وهذا ما جعل إدوارد يقترح إنشاء صناديق تنمية وطنيّة يكون فيها المجتمع المدنيّ شريكًا في إدارتها مع كلّ من

الحكومة وقطاع الأعمال، وتكون الغاية منها تشجيع المجتمعات الفقيرة على أن تأخذ على عاتقها مسؤوليّة تحقيق ازدهارها وتطوير نفسها بنفسها، بدل أن تظلّ عالة على الدول الغنيّة تطالب بالهبات، أو تُغرق نفسها بالقروض، أو تضطرّ إلى السرقة والنهب (M. Edwards,b 2004: 186-203).

والحاجة إلى أن يضطلع المجتمع المدنيّ بدور مهمّ في إرساء هذا النظام التعاونيّ الدوليّ تتأكّد عند إدوارد حين يقارن بين المؤسّسات الدوليّة التي يقودها العالم الغنيّ، والتي تخدم بالضرورة والاستتباع مصالح الدول الغنيّة، من نحو البنك الدوليّ ومنظّمة التجارة العالميّة، وبين مؤسّسات دوليّة أخرى، من أهمّها منظّمة الأمم المتّحدة، حاولت أن تفتح الباب أمام الدول الفقيرة، وأن تكون ديمقراطيّة إلى حدّ مّا. ولكنّها وجدت نفسها تنأى شيئًا فشيئًا عن دوائر صنع القرار. وقد ترتّب على تهميش دور هذه المنظّمة تغييب للعالم الثالث الذي لم يكن له صوت يسمع في البحث عن الحلول المقترحة بخصوص القضايا والمشاكل العالميّة، ولم يكن له نصيب من تلك الحلول.

من هذا المنطلق، يؤمن إدوارد بالدور الجليل الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدنيّ على صعيد دوليّ، ومن ثمّ فهو يدعو إلى قيام مؤسّسات ديمقراطيّة تستجيب لمتطلّبات العولمة التي يعيشها العالم، وتقدر على تمثيل الجميع من غير إقصاء أيّ طرف، وتنهض على مجموعة من القواعد والاتّفاقات التي تحمي حقوق الجميع، وتسمح لمجموعات المواطنين واتّحادات العمّال بأن يكون لهم نصيب أوفر في أروقة السياسة ومجالات صنع القرار، حتّى لا تتكرّر الأخطاء السابقة عندما ظنّت الحكومات أنّها وحدها المعنيّة بفضّ المشاكل واقتراح الحلول، وفاتها أنّ عصرًا مثل هذا العصر الذي يغلب على اقتصاده وسياسته الطابع الدوليّ، لا تستأثر فيه الدولة بإحداث التغيير بما تسنّه من قوانين وتشريعات، بل يشاركها في ذلك أطراف أخرى، من أهمّها قطاع التجارة والمجتمع المدنيّ اللّذين يشهدان حراكًا كبيرًا وحيويّة غير مسبوقة، لم يعد من الممكن معهما أن يظلّ هذان الطرفان مقصيين من دائرة التشاور ومن طاولة النقاشات الجارية حول عدد من القضايا ذات النطاق الدوليّ (ينظر مقاله: المجتمع المدنيّ والحكم الدوليّ: 2-3).

فالأمم المتّحدة على سبيل المثال، تظلّ في تقدير إدوارد غير قادرة على أن تجد بمفردها حلّاً لظاهرة الاحتباس الحراريّ، مهما أصدرت من قرارات وتوصيات ولوائح. فلا بدّ إذن، من إشراك المواطنين العاديّين، كي يسهموا بدورهم في التصدّي لهذا الخطر، وفعل ما يمكن فعله للتخفيف من حدّة التلوّث؛ وهي غاية دون تحقيقها شرط مهمّ يتمثّل في ضرورة أن تفتح المؤسّسات الدوليّة أبوابها لمنظّمات المجتمع المدنيّ التي بدونها وبدون دعم المنخرطين فيها لتلك المؤسّسات الدوليّة لا يمكن التوصّل إلى حلول ناجعة، لما يتخبّط فيه العالم من مشاكل. فلم يعد الزمن زمن ما يعرف بـ"إجماع واشنطن" (washington Consencus) الذي يقوم على اعتقاد مفاده أنّ تحرير السوق وتوخّي النهج الديمقراطيّ على الطريقة الغربيّة كافيين لتقديم تصوّر حول كيفيّة تحقيق النموّ وتقليص الفقر في العالم. نعم، لقد ولّى ذلك الزمن، ودخل العالم في حقبة جديدة سمّاها إدوارد "ما

بعد إجماع واشنطن" (post-washington Consencus)، قاصدًا بذلك جملة من الأفكار تشترك في إحلال المجتمع المدنيّ في قلب الحوارات الدائرة على تطوير السياسة الدوليّة (المرجع السابق: 2).

استنادًا إلى هذه الرؤية، يدعو إدوارد إلى إنشاء بنية تحتيّة اجتماعيّة ومؤسّساتيّة قويّة تكون قادرة على الإسهام في تحقيق النموّ والتطوّر. وتلك البنية تكون من قبيل ما يسمّى بـ"رأس المال الاجتماعيّ" الذي لا يقلّ قيمة وأهمّية وإسهامًا في تحقيق تلك الغايات عن أشكال رأس المال الأخرى، والذي هو عبارة عن نسيج ثريّ من الشبكات الاجتماعيّة والقيم والمؤسّسات المدنيّة. وهذا ما يسهم بدوره في خلق أشكال من الحوكمة وصنع القرار أكثر تعدّدًا وانفتاحًا وقدرة على خلق إجماع داخل المجتمع حول التغيّرات الهيكليّة في مجال الاقتصاد، وفي أهمّ الإصلاحات التي يرى المجتمع ضرورة للقيام بها. فمثل هذا التعاون والتشارك في إعداد برامج التنمية والتطوير هو الذي يضمن لتلك التنمية أن تكون مستديمة.

ولا شكّ في أنّ ما سبق بسبب متين ممّا طرأ على مفاهيم العلاقات الدوليّة من تحوّلات كبرى تترجم عنها مصطلحات كثيرة، باتت تجري على ألسنة السياسيّين والدبلوماسيّين وتصبّ في مصبّ واحد، ألا وهو إحلال المجتمع المدنيّ في صلب الحوارات الدائرة على السياسة الدوليّة وعلى حلّ المشاكل الدوليّة، من قبيل "الدبلوماسيّة الجديدة" و"السلطة الناعمة" و"التعدّيدية المعقّدة". ولا نرى إدوارد يبالغ، حين يقول بأنّ الجدران والسقوف التي يجتمع تحتها الساسة للتباحث في الشأن الدوليّ صارت اليوم تهتزّ تحت وقع نوع جديد من الخطابة يكثر فيه استعمال عبارات، من نحو "الشراكة" و"العمل الجماعيّ المشترك" و"دور جماعات المواطنين في تعزيز التنمية المستديمة".

وحتّى منظّمة الأمم المتّحدة والمؤسّسات الدوليّة النقديّة، صارت اليوم تولي اهتمامًا غير مسبوق بالمجتمع المدنيّ، وتبدي استعدادًا واضحًا للتعاون مع الجماعات المدنيّة لما تجده في ذلك التعاون من منافع تجاريّة واقتصاديّة. فقيام شراكات عمليّة وتوسيع السياسة القائمة على التشاور والحوار يسهمان في نجاح تنفيذ المشاريع، ويقلّلان من نسب الخسارة والفشل، فضلاً عن كونهما من العوامل المساعدة على تلميع صورة أصحاب تلك المشاريع وتوفير مزيد من الدعم السياسيّ لهم في الدول التي يركّزون فيها مشاريعهم، ولاسيّما من لدن الحكومات المساهمة في تلك المشاريع. وقد رأى إدوارد أنّ عقد منظّمة الأمم المتّحدة عددًا من المؤتمرات الدائرة على التلوّث وقضايا البيئة والتنمية الاجتماعيّة ومشاكل السكن من العوامل التي تفتح الباب أمام جمعيّات المجتمع المدنيّ، كي تسهم بدورها في النقاش الدائر حول هذه القضايا، وتختبر قدراتها ومهاراتها في التصدّي لتلك المشاكل واقتراح الحلول المناسبة لها. وقد أثمر هذا التعاون قيام شراكات استراتيجيّة بين عدد من المنظّمات غير الحكوميّة ومنظّمة الأمم المتّحدة من جهة، وبينها وبين البنك العالميّ من جهة أخرى، مثل ما يعرف بـ"بالتحالف الدوليّ من أجل حماية الغابات واستعمال مستديم لها" (Global Alliance for Conservation and sustainable Use).

وما من شكّ في أنّ وراء الدعوة إلى تدعيم، مثل هذه الشراكات اقتناع مفاده أنّ المجتمع المدنيّ الدوليّ قادر على توسيع نطاق الممارسة الديمقراطيّة، من خلال فتح قنوات جديدة تزيد من حظوظ المشاركة الشعبيّة، وتتيح فرصًا أكثر للحوار والتشاور، ومن ثمّ تساعد على تجويد الحوكمة، وتفضي إلى اتّفاقات من شأنها أن تدوم. من هذا المنطلق جاءت جهود البنك الدوليّ الرامية إلى تعميق فهمه للمجتمع المدنيّ، حتّى يدرك ما يمكن أن يضطلع به من أدوار في السياقات التي أشرنا إليها، وحتّى يصبح أكثر قدرة على أن ينخرط فعليًّا مع جماعات مدنيّة، سواء أكان ذلك على نطاق وطنيّ أم دوليّ.

وعلى الرغم من هذا الوعي المتزايد بقيمة المجتمع المدنيّ على نطاق دوليّ، فثمّة أسئلة بدأت تثار منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي، لم يستطع إدوارد السكوت عنها، وكان موضوعها نقدًا موجّهًا إلى المجتمع المدنيّ، ولاسيّما إلى الجمعيّات غير الحكوميّة، باعتبارها تضطلع بدور وسيط، فبعد أن كان يُنظر إلى المجتمع المدنيّ على أنّه عصا سحريّة لمجابهة ضعف الدولة وإخفاق السوق، باتت الأنظار موجّهة نحو عيوب المجتمع المدنيّ نفسه ومواطن الوهن فيه، بعدما ارتفعت أصوات داخل حكومات دول الجنوب، منبّهة إلى أنّ المنظّمات غير الحكوميّة لم تكن متجذّرة بالقدر الكافي في المجتمع، ومن ثمّ لم تكن مشاركاتها في الحوارات الدوليّة ممّا يُطمأنّ له ويُنظر إلى تمثيليّته لأصوات المواطنين وتعبيره عن آراء الجهات الفقيرة بعين الرضا.

ولم يفت إدوارد أن ينبّه في هذا السياق إلى ضرورة التفريق بين المشاركة المدنيّة، مبدأً لم يشكّك في وجاهته أحد، ولم يكن في يوم مّا موضوع مساءلة ونقد، والمشاركة المدنيّة ممارسةً انحرفت أحيانًا عن مسارها الصحيح لفائدة عدد من المنظّمات التي تتمتّع بموارد وأموال ضخمة، وتستطيع النفاذ إلى مراكز القرار في المدن والعواصم الكبيرة. ولعلّ هذا ما يفسّر في تقدير إدوارد التوجّه الذي سلكته الأمم المتّحدة في السنوات الأخيرة، والذي اتّسم بموقف مزدوج من هذه المنظّمات: فهناك دعوات واضحة ومتكرّرة تصدر عن الأمانة العامّة للأمم المتّحدة وأطراف أخرى تابعة لها، لا تسمع فيها إلاّ الإشادة بدور المشاركة المدنيّة والحثّ على تطويرها. وهناك في الوقت نفسه محاولات للتقليص من وصول المنظّمات غير الحكوميّة إلى طاولة الحوار ودوائر القرار من خلال بما يُفرض على مشاركتها من شروط، وما يُضفى على حضورها من طابع رسميّ. وبناء على ذلك، يرى إدوارد أنّنا سنجد في مطلع هذه الألفيّة الجديدة قوى تعارض بشدّة تعميق تدخّل المجتمع المدنيّ في النظم الدوليّة ومشاركتها فيها، وأخرى ترى عكس ذلك. وفي هذه المعضلة المترتّبة على هذا الوضع، فرصة سانحة يمكن في السنوات القادمة أن تفتح السبيل أمام الجماعات المدنيّة والمنظّمات الحكوميّة الدوليّة، لإعادة النظر في طبيعة العلاقات الممكنة والشراكات المستقبليّة، وما يمكن فعله والتخطيط له من أجل المصلحة الدوليّة (ينظر مقاله: المجتمع المدنيّ والحكم الدوليّ: 4).

وإذا كانت مشاركة المجتمع المدنيّ في السياسات الدوليّة لا يمكن أن تفرض فرضًا ولا ينتظر أن يقبل بها المجتمع الدوليّ بين عشيّة وضحاها، فإنّ لمنظّمة الأمم المتّحدة دورًا جليلاً في الدفع بهذه

النقلة التاريخيّة التي بفضلها يستطيع المجتمع المدنيّ أن يخرج من نطاق وطنيّ ضيّق إلى مجال دوليّ واسع. فلهذه المنظّمة هياكل وآليّات يمكن أن تستوعب أطرافًا كثيرة للمشاركة والحوار، وتكون بذلك قدوة ومثالاً يسير على نهجه بقيّة الجماعات الدوليّة. والأمم المتّحدة-باعتبارها هيأة تسهر على إقامة الحوار والتفاوض في الشؤون الدوليّة، وترعى وتراقب المعايير الدوليّة ومدى احترامها من لدن الدول والمنظّمات- يمكنها أن تفتح الأبواب واسعة أمام المجتمع المدنيّ. وهي في تقدير إدوارد المنتدى الأمثل الذي يمكنه أن يوفّر للجماعات المدنيّة والحكومات والقائمين بالتجارة والأعمال فضاءً آمنًا تجري داخله النقاشات بعيدًا عن التراشق بالتهم، ويتمّ داخله تبادل الأفكار المتعلّقة بسبل تطبيق الحكم الدوليّ، وما يترتّب على تشريك أطراف وفواعل مختلفة فيه.

وتدعيم الأمم المتّحدة المجتمع المدنيّ الدوليّ، يبدأ بتوسيع مجالات تدخّله ومشاركته، ويكون ذلك بفتح الأبواب أمام أكثر ما يمكن من المنظّمات، ولاسيّما تلك التي تنتمي إلى دول الجنوب، حتّى يكون ذلك فرصة لتطوير قدراتها ومهاراتها، وفي المقابل يقع تحديد عدد المجموعات المدنيّة التابعة لدول الشمال والمشاركة في الحوارات. ويكون ذلك أيضًا باعتماد آليّات تقوّض فكرة المركزيّة التي كانت سائدة، حتّى لا تظلّ العاصمتان نيويورك وواشنطن دائمًا هما مركز الثقل. ومن وجوه تعزيز الأمم المتّحدة المجتمع المدنيّ وضع قواعد وقوانين تضبط طرائق انخراط الجماعات المدنيّة في النقاشات الدوليّة تنأى عن البيروقراطيّة، وتتّسم بقدر من المرونة على النحو الذي لا يقتل تلك الروح الخلاّقة، وذلك الطابع العفويّ الذي تتّصف بها أعمال المواطنين ومبادراتهم على نطاق دوليّ. ومن الأمثلة التي يضربها إدوارد على ذلك الدليل الموجز لمشاركة الجمعيّات غير الحكوميّة في اللّجنة التوجيهية، لجنة التنمية المستدامة (CSD Steering Committee) والذي يضبط معايير عالية من نحو الشفافيّة والمسؤوليّة والتمثيليّة، ويحدّد ما يترتّب على خرق الجماعات غير الحكوميّة هذه المعايير من عقوبات.

وتعزيز حضور المجتمع المدنيّ ومشاركته في السياسة الدوليّة لا يكون في تصوّر إدوارد بمنحه حقّ التصويت، بل بإتاحة الفرصة لصوته، كي يكون مسموعًا. فالمنظّمات غير الحكوميّة مدعوّة إلى أن تعي حدود مشاركتها في صنع القرار الدوليّ، وألاّ تغفل جانبًا من حقيقتها يتعلّق بافتقارها في الغالب إلى التمثيليّة الحقيقيّة، وأن تستحضر في المقابل شرعية الحكومات المنتخبة ديمقراطيًا وما يترتّب على ذلك من حقّ هذه الجهات في التصويت، وأن تدرك جيّدًا أنّ أحسن طريقة تضمن مشاركتها في الشأن الدوليّ لا تكمن في أن يكون لها مقعد وصوت في مجلس الأمم، بل في تنظيم صوتها في النقاشات الدوليّة، حتّى تتكلّم بلسان واحد، ومن ثمّ تكون مسموعة ويؤخذ برأيها ومقترحاتها. فالرهان المطروح أمام الجمعيّات غير الحكوميّة أن تعي ذلك كلّه، وأن تبني صوتها على نحو يخلق شعورًا حقيقيًّا بالمساواة وبالديمقراطيّة داخل المجتمع المدنيّ الدوليّ نفسه.

المجتمع المدنيّ: نظرة تفاؤليّة وتطلّع إلى عالم أفضل

لا ينكر ميخائيل إدوارد أنّ المجتمع المدنيّ، باعتباره نظريّة ووسيلة لإحداث التغيّر الاجتماعيّ، يواجه اليوم جملة من المصاعب والتحدّيات، ولكنّ موقفه يظلّ متفائلاً؛ فهو يعتقد أنّ المجتمع المدنيّ يتّسم بقدر كبير من المرونة والانفتاح يجعلانه يصلح لكي يكون إطارًا ينطلق منه الدارسون لإثارة أمّهات قضايا هذا العصر، من قبيل التساؤل عن طبيعة المجتمع الصالح، وعن حقوق المواطنين وواجباتهم، وعن كيفيّة ممارسة السياسة وإدارة الشأن العامّ، وعن السبل التي تضمن للأفراد أن يعيشوا سويًّا وفي سلام، وأن يحقّقوا المعادلة الصعبة بين طموحهم الفرديّ والتطلّعات الجماعيّة من جهة، وبين حرّيتهم وحدود تلك الحرّية من جهة أخرى. وتبقى فكرة العمل الجماعيّ الذي يتنزّل في إطار الجمعيّات وفي الفضاء العموميّ وفي صلب المجتمع، هي عماد المجتمع المدنيّ وروحه، وهي التي تظلّ تذكّرنا بأنّه مهما تعدّدت جهود الفرد، ومهما آمنّا بقدراته وخبراته، فذلك لا يمكن أن يحلّ محلّ العلاقات التي تربط الأفراد بعضهم ببعض، والتي تعدّ جوهر طبيعتنا البشريّة الحقيقيّة، والتي تقوم على أساس الحبّ والتآزر والتضحية والعطاء والصداقة.

من هذا المنطلق، يؤمن إدوارد بضرورة إحداث تغيير في العالم، ويرهن ذلك بحصول تحوّل جوهريّ في القيم، ويرى أنّ هذا التحوّل لا يتّصف بالعمق والدوام، إلاّ إذا أتاه الناس طوعًا ومن تلقاء أنفسهم، ويعتقد أنّ المرشّحين أكثر من غيرهم للقيام بهذا التحوّل أولئك الذين غمر الحبّ قلوبهم وعاشوا تحوّلاً في داخلهم، ويُسند بالاستتباع إلى المجتمع المدنيّ والمنظّمات غير الحكومية دورًا حاسمًا في تعزيز هذا التحوّل الذي سيشهده القرن الحادي والعشرين (يُنظر مقاله، المنظّمات غير الحكوميّة: التغيّر الاجتماعيّ وتحوّل العلاقات الإنسانيّة: 3).

نعم، لا يمكن للعالم اليوم أن يتمتّع بحرّية حقيقيّة وفعليّة، إلاّ إذا ربطت سكّانه بعضهم ببعض جملة من العلاقات، وأدرك الجميع أنّه في عالم مثل عالمنا هذا، لا يمكن للواحد أن يضمن سلامته إلاّ إذا أمّن سلامة الآخرين، ولا يمكنه أن يكون كاملاً إلاّ إذا كان غيره محترمًا. وهذه غاية لا تدرك إلاّ في عالم ينهض بالأساس على التعاون، ومن حسن الحظّ أنّ المجتمع المدنيّ والمنظّمات الحكوميّة الدوليّة أدركت في بداية القرن الحادي والعشرين مرحلة مهمّة تتّسم بتغيّر في العلاقة التي صارت تربط بينهما. فقد زال ذلك التضادّ الذي كان قائمًا بين الطرفين. وقام مقامه مشهد آخر يهيمن عليه التشاور والحوار، ويقتنع فيه المتحاورون بأنّ الوصول إلى أجوبة سريعة أمر صعب، وأنّ القضايا التي يحصل حولها إجماع قليلة. ولا يشكّ إدوارد في أنّ الأبواب التي فتحت على مصراعيها أمام المجتمع المدنيّ، كي يشارك في النظام العالميّ وينضمّ إلى الأطراف المسهمة في صنع القرار، لا يشكّ في أنّ ذلك سيزيد المجتمع المدنيّ شعورًا بالمسؤوليّة، وسيجعله يؤدّي دوره بكلّ نجاعة وبحسّ مرهف، ويبذل قصارى جهده، كي يجعل أصوات الفقراء والمهمّشين مسموعة على طاولات التفاوض والحوار. وهذا هو التحدّي الكبير الذي يواجه الجماعات المدنيّة والحكومات التي بدون دعمها لا يمكن

المحافظة على مكاسب المجتمع المدنيّ التي تحقّقت في الماضي القريب. والمنظّمات الحكوميّة الدوليّة، هي أيضًا مدعوّة إلى أن تدعم مجهودات المجتمع المدنيّ، وأن تلتزم باحترام ما هي ملزمة به من العقد، وأن تعمل على جعل أنظمة المستقبل مفتوحة على ما يمكن أن ينجزه المواطنون في إطار المجتمع المدنيّ من أعمال تتّسم ببعد دوليّ.

وما من شكّ في أنّ إشادة أدوار بالمجتمع المدنيّ ووعيه بتنامي دوره في زمن العولمة، وراءه شعور عميق بما طرأ على العلاقات الدوليّة من تغيّرات عميقة امتدّت آثارها إلى الدولة كيانًا لم يعد هو الفاعل الوحيد في المجتمع الدوليّ يحتكر صنع القرار، ويرسم بمفرده نهج السياسات الخارجيّة، ويستأثر دون غيره بالأدوار الدبلوماسيّة، ويدخل من غير مشاركين له في مفاوضات وحوارات مع الدول الأخرى. نعم، لا يشكّ إدوارد في أنّ الدولة ستظلّ من الفواعل المهمّة في مثل هذه المجالات. ولكنّ ما يميّز هذا الطور الجديد الذي دخل فيه العالم منذ سنوات، ظهور عوامل أخرى مهمّة لعلّ من أبرزها المجتمع المدنيّ والمؤسّسات غير الحكوميّة، ومن ورائهما المواطن الذي صار في مقدوره، وبفضل انخراطه في هذه الأطر المدنيّة أن يمارس دورًا فعّالاً في السياسة القوميّة والسياسة الخارجيّة، وفي صنع القرارات الدوليّة. وإذا كان إدوارد ينكر أن تكون كلّ السلوكات الصادرة عن هذه المؤسّسات نقيّة نقاوة الملائكة، فإنّه يضع المجتمع المدنيّ والمؤسّسات غير الحكوميّة في صفّ الملائكة، ويرى أنّ مكانها المفضّل هو العالم الواسع، وليس الوطن الضيّق (يُنظر مقاله: المجتمع المدنيّ والحكم الدوليّ: 11).

أعمال ميخائيل إدوارد المحال إليها في هذه الدراسة:

- Michael Edwards: (a2004) Civil Society: Themes for the 21st Century Series, Routledge, Revised edition.
- Michael Edwards: Futur Positive: (b 2004) Internatonal Co-operartion in 21st Century Routledge; Revised edition.
- Michael Edwards (editor) (1992): Making a Difference: NGOs and Development in a Changing World, Routledge.
- Michael Edwards (editor) & D. Hulme: (2011): The Oxford Handbook Of Civil Society, Oxford University Press, USA.
- Michael Edwards: Civil Society and Global Governance, http://peycanlas.files.wordpress.com/2007/11/edwards-civil-society-and-global-governance.pdf
- Michael Edwards & Gita Sen NGOs, Social Change and the Transformation of Human Relationships: A 21st-Century Civic Agenda. www.gsdrc.org/

MominounWithoutBorders

@ Mominoun_sm

Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هـاتـف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com